

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد

المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد/جامعة
القادسية للفترة 17-18/3/2009

الفساد الإداري والمالي في العراق وتحديات التنمية

المحاضر

م.م. ميامي طلال صاحب الشكري

الملخص

ظاهرة الفساد الاداري والمالي وباء وكارثة تحل على الاقتصاد بمختلف مستوياته سواء أكان متقدماً أم نامي مع اختلاف في درجة شموليته من مجتمع لآخر. وأصبحت هذه الظاهرة عالمية الانتشار ذات تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية جداً خاصة على الاقتصاد الفقير والنامي. ويعتبر الفساد الاداري والمالي مرض خطير وفناك لأنه يصيب المعايير الأخلاقية السامية للمجتمع وبالتالي يؤدي الى انحرافات في السلوك الاداري للموظف وماينجم عن ذلك الانحراف من فساد اداري ومالي يحل وبأووه على الفقراء من أبناء المجتمع. وقد جاء هذا البحث لدراسة طبيعة هذه الظاهرة وأسبابها في العراق وقياس أثرها على عملية التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة لاعادة اعمار العراق وتوفير الخدمات والبطالة.

حيث تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول مفهوم واسباب الفساد الاداري والمالي وأهم الصور التي يتمثل بها ،فيما تناول المبحث الثاني التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الفساد .أما اهم استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي فقد تناوله المبحث الثالث،كما تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي نراها ضرورية لمعالجة هذه الظاهرة.

الباحثه

المقدمة

الفساد جريمة يمكن رصدها في كافة المجتمعات غير أن الجريمة الحقيقية هي أن هذه الآفة تمس الجميع ولاسيما الفقراء والضعفاء وهم فئات لاتستطيع دفع الرشاوى للحصول على أبسط الإحتياجات. وظاهرة الفساد ظاهرة عالمية الإنتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ،وهو يحمل بين طياته معاني الإنحراف عن المضامين الأخلاقية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وقد استفحل في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وقد نالت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين في مختلف الاختصاصات كالقانون والاقتصاد والاجتماع والسياسة وغيرها لما لهذه الظاهرة من أثر مدمر على التنمية الاقتصادية والمجتمع، وجاء هذا البحث لتسليط الضوء على مفهوم الفساد وأسبابه وانعكاساته على المجتمع العراقي .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها:-

(الفساد الإداري والمالي هو انعكاس لحالة التفكك التي تصيب نسيج المجتمع في الجانب الأخلاقي والوظيفي).

أما الفرضيات الفرعية فهي:-

*ينعكس الفساد سلباً على اتجاهات وأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

*يؤثر الفساد سلباً على زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة وزيادة تكاليف الخدمات وانخفاض المستوى المعاشي للفقراء.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال خطورة ظاهرة الفساد على المجتمع وأن هذه الخطورة أخذت تتنامى وتأخذ أشكالاً وأحجاماً مختلفة مما جعلها تشكل تحدياً قوياً للمؤسسات الدولة والمواطن.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث ب:- أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ليست مشكلة نهب المال العام وعدم مشروعية التصرف به فحسب وانما مخاطره تطال جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وانه يحول البلاد العامرة الى خراب الأمر الذي يحتم على الجميع ادراك مدى خطورة هذه الظاهرة والقضاء عليها بكل الوسائل الممكنة.

مهدف البحث

يهدف البحث الى الإجابة عن الأسئلة التالية:-

- 1- ماذا يعني مصطلح الفساد الإداري؟ وماهي أسبابه وآثاره؟
- 2- ماهي علاقة الفساد الإداري بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية؟
- 3- ماهي الجهود المبذولة والإستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد؟

هيكلية البحث

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث تطرق المبحث الأول الى الى مفهوم الفساد الإداري والمالي وأهم صوره فيما تضمن المبحث الثاني أثره وتكلفته الإقتصادية والإجتماعية في العراق أما المبحث الثالث فقد تطرق الى أهم الإستراتيجيات المطلوب تطبيقها لمكافحة الفساد. وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:- الفساد الإداري والمالي _ الصور والأسباب

أولاً:- مفهوم الفساد الإداري والمالي

أصبح الفساد الإداري Administrative Corruption ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية تقلق المجتمعات والدول وذلك لعظيم الأثر الذي يتركه تفشي هذه الظاهرة على النمو الإقتصادي ويقضي على جهود وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ،ويظهر الفساد الإداري والمالي عادة تحت مسميات وتصنيفات متنوعة كالرشوة والاستغلال والاثراء غير المشروع والنفاق الاداري وهذه المسميات المختلفة للفساد أفرزت تعاريف متعددة لهذه الظاهرة حيث لا يوجد تعريف مفرد عام مقبول للفساد.

- فقد عُرف الفساد الإداري بأنه ((استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشمل ذلك جميع انواع رشاي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاي التي تحدث بين القطاع الخاص))¹.

- أو هو الانحراف الأخلاقي للمسؤولين في الحكومة والإدارة.

- وقد عرفه البنك الدولي بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة أو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة².

- أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الفساد الاداري بأنه:- سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها ويبتزها.

أما فيما يتعلق بظروف الفساد نجد ان الفساد سلوك غير رسمي تفرضه ظروف معينة ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات بين الحين والآخر. اذن فهو حالة تفكك تسود المجتمع نتيجة عدم التزامه بقيمه الأخلاقية الجوهرية وعدم احترام القانون والابتعاد عن المواطنة وحقوق الانسان³.

ومن زاوية مناظرة فان الفساد الاداري والمالي هو سلوك منحرف - سواء كان فردي أو جماعي - بالوظيفة العامة عن واجباتها واهدافها المرسومة لإعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة

¹ - د.جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق تكلفتة الإقتصادية والإجتماعية، الجزء الأول من الندوات العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص219.

² - دليل البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، مركز الاهرام، القاهرة، 1997، ص112.

³ - جمعية الصداقة العربية الكردية، الفساد مرض العصر، الديوانية، 2007، ص8.

على المصلحة العامة وبدون وجهة حق وفي ظل مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع¹.

وفي ضوء ذلك تصبح الوظيفة العامة مرتعاً خصباً للموظف لتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة وذلك انطلاقاً من حقيقة مبادخلهم من ضعف ووهن جعلهم يعمدون الى التعسف وسوء استعمال السلطة أو الوظيفة وقبول الرشوة والتستر على الرؤساء تشجيع الممارسات اللااخلاقية والمحسوبية والمحابة، وسبب ذلك الاستغلال السيئ للموظفين لفرصة وجودهم في المواقع الادارية والوظيفية التي يحتلونها والتي وجدت بالأساس لخدمة المواطن². ويمكن القول ان الفساد الاداري جريمة لا يستطيع احد ضبطها بسهولة لأنها جريمة ضمير قد لا تمس القانون ولا تتجاوزه خاصة اذا كانت الأنظمة والقوانين القائمة لا تتسجم مع متطلبات المرحلة حيث ترتفع مستويات الفساد عندما تضعف الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد أو لا تستعمل اصلاً ويوفر تحكم الحكومة في الموارد الاقتصادية وتنظيمها على نطاق واسع فرصاً وبقوة لمشروعاته ويتفشى الفساد بدرجة يصبح معها أمراً مقبولاً ومسموحاً به³. ونتيجة لما سبق يمكن القول ان الفساد الاداري والمالي هو سرطان القيم الاخلاقية والمبادئ الوظيفية واذا مات ترك هذا المرض دون علاج مبكر فإنه سينتشر سريعاً ويدمر الجهاز الاداري الحكومي ويقضي على جميع الحسنات التي تقدمها الحكومة للمواطن لأنها ستكون ذات ثمن ولا يمكن الحصول عليها دون مقابل (الرشوة).

ثانياً: - صور وأسباب الفساد الإداري والمالي

أ- صور الفساد الإداري والمالي:-

للفساد صور وأشكال وأوجه عديدة تتداخل فيما بينها لتكون البيئة المثالية لنمو وازدياد ظاهرة الفساد ومن أهم هذه الصور هي⁴:-

1- التناقص عن اداء الواجب والوساطة والمحسوبية والارتباط العائلي والحزبي.

¹ - د. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2008، ص 19.

² - د. جاسم محمد الذهبي، الوظيفة العامة في العراق أداة تشريف وتسلط أم تكليف وخدمة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 4، 2002، ص 103.

³ - مكتب السياسات الإنمائية، مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم، نيويورك، 1998، ص 9.

⁴ - انظر في ذلك:-

* د. سالم محمد عبود، مصدر سابق، ص 44.

* جمعية الصداقة العربية الكردية، مصدر سابق، ص 9-10.

- 2- السرقة والغش والاختلاس عن طريق تزيف السجلات والايصالات الرسمية والتلاعب بالارقام والبيانات المالية من اجل الحصول على نسب من العقود أو المناقصات الرسمية.
- 3- عرقلة مصالح المواطنين والاثراء من الوظيفة العامة وعلى حساب المواطنين واستغلالهم.
- 4- قبول الرشوة والهدايا الباهضة الثمن لتقديم خدمة مشروعة أو غير مشروعة.
- 5- قبول العمولة عند عقد صفقات ومقاولات حكومية وتسريب المعلومات خدمةً لمصالح الآخرين مقابل بدل أو نسبة من الارباح المحصلة.
- 6- انتشار ظاهرة الحصول على الشهادات العليا بأساليب غير سليمة.
- 7- الجمع بين وظيفتين في نفس الوقت وهذا يعني الحصول على أكثر من راتب من وظائف عامة في الدولة وكما هو الحال في العراق.
- 8- إساءة استعمال السلطة الحكومية من قبل كبار المسؤولين مثل اختراق القوانين والانظمة والالتفاف عليها وعدم الشفافية في انفاق المال العام والافراط في صرفه دون الحاجه لذلك الصرف أو على مشاريع وهمية (هدر المال العام).
- 9- الشراكات والتضامانات بين بعض كبار المسؤولين في الدولة وبين الشركات الخاصة الكبرى داخلية أو خارجية وتحول السياسيين الى رجال اعمال همهم الوحيد تعظيم ثرواتهم وتحويل صغار الموظفين الى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ.
- 10- النصب والاحتيال وغسل وتبييض الاموال.
- 11- فرض ضرائب دون وجه حق او مرجع قانوني.
- 12- تغييب مؤسسات المجتمع المدني واقصاء المواطنين عن المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبلهم في ظل غياب الشفافية.

ب- أسباب الفساد الإداري والمالي:-

- هناك مجموعة من الأسباب التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد منها:-
- 1- أسباب اجتماعية:- هناك جانب اخلاقي له علاقة بمنظومة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية اذ ان لكل مجتمع قيمه الموروثة والمنقولة تبرز بشكل ضوابط ومعايير قد لا تتسجم مع المعايير العالمية، على سبيل المثال نجدان الكثير مما يوصف في بعض دول العالم فساداً يعد في العراق خير وصلاح فالوساطة عالمياً هي فساد ولكنها وفقاً لمنظومة القيم والأعراف

العراقية نخوه وشهامه، وتفضيل القريب على الغريب فساد لكنها وفقاً للأعراف العراقية الأقربون أولى بالمعروف¹.

2- أسباب اقتصادية:- ان تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطن تكون من أهم الأسباب التي تؤدي الى ممارسة الفساد والرشوة حيث يعاني الكثير من العاملين في القطاع العام من انخفاض مستوى الدخل والمعيشة وعدم تأمين العيش الكريم ومن هنا تتشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية اخرى حتى لو كان من خلال الرشوة للحصول على مستوى كريم من العيش وبالتالي فأن تردي الوضع الاقتصادي يدفع الى الانحراف وأبسط أشكال الانحراف تغيب الموظف عن العمل أو القيام بوظيفتين أو أكثر بما يتعارض مع دور الموظف العام.

3- أسباب سياسية:- ان الفساد هو أحد النتائج الخطرة لعملية التحول السياسي التي تمر بها الدول والذي يؤدي الى فقدان الأجهزة الادارية لأكفأ كوادرها وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لاسيما في ظل حادثة او عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية وتحكم السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية وعدم فاعلية السلطة الاعلامية.بالاضافة الى تمتع بعض أعضاء الحكومة أو المسؤولين الكبار الفاسدين بالحصانة التي تجعلهم بمنأى عن المحاسبة وهم يرون ان وجودهم في السلطة هي حالة مؤقتة وفرصة لاتعوض بالنسبة لهم وعليهم ان يغتتموا هذه الفرصة ويحصلوا على ثروات طائلة عن طريق وظيفتهم العامة بينما تقتصر المحاسبة على صغار الموظفين وكذلك المزايا الكبيرة الممنوحة لكبار المسؤولين كالسيارات الفخمة واذونات السفر.

4- أسباب قانونية:- ان سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل والغموض الذي والتضارب فيما بينها في بعض الاحيان يعطي الموظف والمسؤول فرصة للتهرب من تنفيذ القوانين أو الالتفاف عليها كما ان الفساد ينمو في البيئات التي يكون فيها القانون ضعيف وان الموظف يعرف انه بمنأى عن العقاب². كما ان فساد السلطة القضائية يمثل العقبة الرئيسة في طريق نجاح اي استراتيجية ضد السلطة القضائية الفاسدة وان الآليات القانونية المصممة لكبح

¹ - د.جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري والمالي في العراق تكلفتة الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص228.
² - د.سالم عبد الحسن، الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاد السوق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2007، ص80.

الفساد ستبقى عاجزه بالرغم من فعاليتها واخلاصها¹. بالإضافة الى التخمة في التشريعات القانونية غير الملائمة وعدم قدرة القوانين الداخلية على استيعابها. ففي العراق مثلاً توجد بعض النصوص القانونية التي تسهل انتشار الفساد أو تكون عقبة أمام مكافحة الفساد كالمادة القانونية التي تنص على انه لايجوز إحالة المتهم على المحاكمة في جريمة ارتكبتها أثناء تأديته الوظيفة الرسمية إلا بأذن الوزير التابع له.

5 - أسباب ادارية وبيروقراطية:- وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها ضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية . من جهة اخرى غياب الشفافية والغموض وانعدام المساءلة والمحاسبة وشيوع الحمائية على المنتجات الوطنية الذي يساعد على ارتفاع اسعار تراخيص الاستيراد مما يشجع على دفع الرشاوي والعمولات من اجل الحصول على هذه التراخيص.

6- أسباب أخرى:-بالإضافة الى العديد من الأسباب والعوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد منها ضعف الجهات الرقابية العامة وعدم وجود الإرادة والنية الصادقة من قبل الحكومات لمحاربة الفساد وعدم إتخاذ إجراءات صارمة وقائية أو عقابية بحق عنصر الفساد. والثقافة السائدة المشجعة على الفساد. غياب حرية الاعلام وعدم السماح للصحفيين والمواطنين بالاطلاع على المعلومات والسجلات التي توضح طبيعة العمل والتجاوزات فيه. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاربة الفساد والمشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة.

ج- دور الشفافية في محاربة الفساد:-

اذا كان الفساد هو استغلال الوظيفة العامة لمصلحة خاصة فأن مكافحته لا تتحقق بترديد الكلام والخطب والشعارات وانما عبر عمل دؤوب يسعى الى ايجاد أو تعزيز مؤسسات وآليات المساءلة والمحاسبة الجيدة، وعبر الشفافية والعمل بنظام النزاهة الوطني ضمن اطار مؤسساتي يتمتع بالحكم الرشيد الديموقراطي.

وقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية *مؤشراً دولياً لقياس الفساد - تعده كل 5 سنوات - وهو يغطي أكثر من 54 دولة في العالم، وتحتصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و 10 درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماماً من عمليات

¹ - د. سالم محمد عبود، مصدر سابق، ص 83.

* هي منظمة دولية غير حكومية تأسست في عام 1993 مقرها العام في برلين تعنى بشؤون مكافحة الفساد.

الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل دولة في العالم على تقدير 10 أو تقدير صفر، ولكن هناك دولاً اقترنت منهما؛ فعلى المستوى العالمي.. تعتبر نيوزيلاندة أفضل دولة في العالم من حيث هذا المؤشر، بينما تأتي نيجيريا في المؤخرة وبينهما الدنمارك وبريطانيا وإسرائيل وأمريكا واليابان وفرنسا وتركيا والهند.

فالشفافية هي اطلاع الجمهور على القضايا المتعلقة بعملية ادارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات وبصورة مستمرة وان تعكس كل مايجري ويدور داخل المؤسسات والمرافق العامة وهي وسيلة من وسائل المحاسبة والمساءلة، والشفافية تحتاج الى المعلومات الدقيقة المتوفرة في الوقت المناسب أي حينما يحتاجها المواطن لمراجعة اعمال الحكومة وبالطبع لن تكون هناك مساءلة مالم توجد شفافية فيمكن للشفافية أن تحارب الفساد من خلال القوانين التي تؤمن شفافية العمل العام مثل قوانين تعزيز حرية الصحافة والاعلام وحق الوصول الى المعلومات العامة وتلك القوانين التي تقرض صياغة ونشر التقارير عن أداء المؤسسات العامة¹.

وبالتالي فأن انعدام الشفافية معناه نمو الفساد وغياب المساءلة وذلك لأن الفساد هو دالة في ضعف المساءلة.

ويتطلب مبدأ الشفافية أن تعمل مؤسسات القطاع العام بشكل مفتوح كما يستلزم التدوين العلني لقراراتها وتصرفاتها وإذا لم تتم مراقبة أداء الموظفين العاميين عن كثب فإنه من المحتمل ان يتصرفوا لمصالحهم الخاصة أو لمصلحة عدد قليل من النخب الحاكمة مما يؤدي الى خيانة الأمانة وتقويض سيادة القانون وهذا ينتج من عدم تقيدهم بالشفافية.

ومما يساعد على زيادة الشفافية في العمليات الحكومية نشر الميزانيات الحكومية وعلنية اجراء المحاسبة ومراجعة الحسابات ونشر القوانين والانظمة وأعمال الأجهزة التشريعية².

¹ - غسان مخيبر، دور البرلمانات في مساءلة الحكومة ومكافحة الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، لبنان- بيروت، الطبعة الاولى، 2005، ص31.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، ليما - البيرو، 1997، ص27.

المبحث الثاني:- الفساد والتنمية في العراق

يصعب تحليل ظاهرة الفساد في العراق دون ربطها بتاريخ الظاهرة في ظل أوضاع الحكم المتعاقبة على هذه الدولة. تمتد جذور الفساد الإداري في العراق الى بدايات مرحلة الاحتلال العثماني ومن ثم تشكيل الدولة العراقية في عام 1921 من حيث انتشار الرشاوى والعلاقات في الدوائر الحكومية واستثناء حالات الفساد الإداري في جميع مفاصل الدولة خاصة في السنوات التي تلت عام 1991 اذ شملت مؤسسات الدولة كافة بما فيها المؤسسات ذات الأهمية الاستراتيجية كال مؤسسة العسكرية والتربية والقضاء.....الخ وكانت الحجة في ذلك هو الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق والمؤامرة الدولية عليه وتكامل المشهد التاريخي للفساد في العراق بعد 2003/4/9 حيث أُحتل عسكرياً من قبل الولايات المتحدة ،حيث أن الحروب تلعب دوراً كبيراً في نشوء ظاهرة الفساد. وتجلّى ذلك واضحاً من خلال انهيار مؤسسات الدولة و حدوث تخريب وسرقه لأموال الدولة تحت أنظار الإحتلال وبشكل يوحي الى التأييد لهذه الممارسات أو عدم الاعتراض الفعلي عليها وأصبح الفساد سمه عامة لكل القطاعات والفئات. ففي تقرير أعدته منظمة الشفافية الدولية قدرت ظاهرة الفساد في العراق بأكبر ظاهرة فساد في التاريخ المعاصر وبفضل هذه الممارسات إحتل العراق المركز 129 من بين الدول الأنظف في سلم الفساد من بين 180 دولة¹.

المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق:-

1-هيئة النزاهة العامة:- وهي هيئة وطنية مستقلة لا ترتبط إدارياً بأي سلطة سوى رقابة مجلس النواب وقد أنشأت بموجب الأمر 55 لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالات الفساد وإحالة المخالفات المتعلقة بمعايير الخدمة العامة الى رئيس الدائرة الحكومية التي يرتبط بها الموظف المخالف ،كما تقوم بمراقبة أموال الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية وطريقة إدارتها في كل الوزارات ،كما تلتزم الهيئة بتلقي شكاوى المواطنين وإتخاذ ما يلزم بشأنها وقانون النزاهة يسري على الجميع بدءاً من رئيس الجمهورية الى المواطن البسيط² .

2- مكاتب المفتشين العموميين:- أنشأت مكاتب المفتشين العموميين في كل الوزارات

¹ - ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه مع اشاره الى تجربة العراق في الفساد، شبكة الانترنت، ص8.

² - هيئة النزاهة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، نشرة دورية، العدد الثالث، 2007 www.alnazaha.org.

بموجب الأمر 57 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف /يتولى مكتب المفتش العام تقييم أداء كل وزارة وإجراء التحقيق الإداري المستقل ليحيل نتائجه الى هيئة النزاهة¹. كما يقوم المفتش العام في الوزارة بمتابعة الشكاوى المتعلقة بأعمال الفساد والتبذير وسوء استخدام السلطة التي تؤثر على مصالح الوزارة وإصدار التقارير العامة الى الوزير المعني وإصدار تقرير سنوي في نهاية كل سنة مالية يتضمن تقارير المراجعة والتدقيق المالي. كما يقوم أيضاً بالتعاون مع الهيئات والجهات المعنية بتطبيق القانون ومع المحققين وهيئة النزاهة لمساعدتها في تأدية مهامها.

3- ديوان الرقابة المالية: - يعد ديوان الرقابة المالية بموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق والحارس الأمين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام وأعيد تشكيل هذا الديوان في عام 2004 بصيغة مؤسسة عامة مستقلة تساعد على تعزيز الاقتصاد ومصادقية الحكومة وقدرتها على ادارة مواردها². ويقوم أيضاً بعملية التدقيق المالي وتقييم الأداء والكشف عن أدلة الفساد والإحتيال والتحقيق في جميع المسائل المرتبطة بآلية صرف وإستخدام الأموال العامة. كما يقوم بإعداد ونشر التقرير السنوي الذي يتضمن بالتفصيل عمليات المراجعة المالية وتقييم الأداء والأعمال واحالة مواضيع الخلاف مع دوائر الدولة الى هيئة النزاهة التي تقوم بأجراء تحقيق إضافي في الموضوع وتطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة.

مقاتل الفساد الإداري والمالي في العراق وتحفظة الإقتصادية والاجتماعية:-

أولاً:- مقاتل الفساد الإداري والمالي في العراق

أُبتلي العراق في فترة النظام السابق بآفة هدر وتبذير الأموال العامة والإسراف غير المحسوب والرشوة من قبل أفراد ذلك النظام وكانت وجهة صرف تلك الأموال أبعد مايكون عن التنمية بأنواعها كافة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه الى تواطئ مسئولين كبار في منظمة الأمم المتحدة بتزوير عقود استيراد في برنامج النفط مقابل الغذاء وتحويل أموالهم الى بنوك أوروبية. وبعد تغيير النظام السياسي السابق في 9/4/2003 أصبح الفساد أكثر ضراوة وبمستويات قياسية غير مسبوقة حيث احتل العراق المركز الثالث في هرم الفساد المالي والإداري بعد الصومال وماينمار

¹ - مجلس النواب العراقي، دراسة حول دور البرلمان العراقي في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، دائرة البحوث، بغداد، 2008، ص3.

² - د. سالم محمد عبود، مصدر سابق، ص185.

وذلك حسب تقديرات منظمة الشفافية الدولية ،ويمكن ادراج أهم حقائق الفساد الإداري والمالي في العراق بمايلي:-

1- عقود عملية إعادة إعمار العراق التي نفذت بأموال طائلة لكن بمواصفات متدنية وجودة أقل ،كما توجد هناك مبالغة كبيرة في تقديرتكاليف إعادة إعمار العراق من (100)مليار دولار الى(410)مليار دولار حسب تقديرات مجلس الشيوخ الأمريكي وهذه المبالغة تهدف الى اظهار العراق بأنه بحاجة الى أموال طائلة ولايستطيع الحصول عليها إلا بتلبية مجموعة من المطالب المفروضة عليه¹. كما أكد تقرير للبنتاغون الصادر في 2005 ان مبالغ إعادة إعمار العراق صرفت على مشاريع لاتمت له بأي صلة وغير ذات فائدة.

2- أشار ستيوارت بوتن وهو أحد المفتشين في العراق على إعادة الإعمار ان حجم الفساد في العراق أكثر من (4)مليارات دولار وبعضها يحول الى تمويل الجماعات المسلحة وان حجم الفساد يتجاوز أكثر من (10%) من اجمالي الناتج الوطني العراقي ،وان تدني كفاءة موظفي الدولة في العراق يمثل أكبر عائق في طريق إعادة البناء وان مابين (6-8) مليار دولار من الميزانية السنوية للعراق تضيع بسبب عدم قدرة البلاد على استيعاب هذه المبالغ في مشاريعها².

3- انفق المسؤولون عن صندوق تنمية العراق كل أموال الصندوق التي بلغت (8 مليارات) قبل يوم 2006/4/28 (تسليم السلطة للعراقيين) وحدث هذا الانفاق السريع بالاتفاق مع (CPA) وبعض المسؤولين العراقيين وذلك لأن حاجات الشعب العراقي لم تكن تحظى بالتمويل.

4- ويأتي التهريب على رأس قائمة الفساد وأهم المواد المهربة هي النفط ولا يقتصر التهريب على السلع العراقية الى الخارج وإنما يشمل السلع الواردة الذي يتضمن بعضها سلعاً غذائية فاسدة أو بضائع منافية للقوانين السائدة³

5- وصلت كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال مدة (6-8)أسابيع في الاردن الى قيمة تتراوح بين (40-60) ألف دولار في حين هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة مجاناً.

¹ - د.نبيل جعفر عبد الرضا، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الاولى، بغداد، 2008، ص70.

² - د.عمار فوزي المياحي، الفساد الإداري وسبل علاجه وفقاً لتقديرات البيئة العراقية ، شبكة الانترنت، ص15

³ - د.نبيل عبد الرضا، مصدر سابق، ص74. 4- نفس المصدر، ص72.

ولمزيد من الدقة والتفصيل فيما يلي جدول نشرته هيئة النزاهة العامة على موقعها الالكتروني
توضح فيه تقديراتها للاموال المهدوره جراء الفساد الاداري والمالي في الوزارات وبعض الهيئات
العراقية العامة خلال العامين 2007 و2008 .

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدوره	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	%53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	%13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	%7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	%2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	%2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	%2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	%2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	%1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	%98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	%77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	%70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	%70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	%70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	%56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	%42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	%42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	%28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	%14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	%14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	%7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	%7

المصدر:-هيئة النزاهة العامة www.alnazaha.org

وهذه النسب والأرقام تبين مقدار الأموال المهدورة أو الضائعة من ميزانية الوزارات والقطاعات بسبب الفساد أو الاختلاس أو التبذير ولا يكاد يخلو قطاع أو مرفق اقتصادي عراقي من هذا الوباء الخطير مما يؤشران ما يشهده العراق اليوم من ضعف الأداء الاقتصادي وهدر الموارد هو أحد مخرجات الفساد الإداري والمالي .

ثانياً: - التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي:-

1- التكلفة الاقتصادية للفساد

ان للفساد الإداري آثاراً مدمرة على الإقتصاد والتنمية الإقتصادية وله تكاليف اقتصادية باهضة جداً تتمثل بالجوانب التالية :-

أ- الفساد الإداري يصيب النواحي الإقتصادية بشكل مباشر لأي بلد، اذ ان معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بالفساد الإداري والمالي حيث تخصص الموارد على أسس غير تنموية وإنما على أساس الربح المتوقع منها ويؤثر على الكفاءة الإقتصادية والرخاء الإقتصادي والقدرة التنافسية للإقتصاد. ويكون أثر الفساد كبيراً اذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية بالإضافة الى أن الفساد يؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر .

ب- يساهم الفساد في تدني كفاءة الإستثمار العام وهروب الأموال الى خارج البلد أو تصرف في أوجه البذخ غير المنتج وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة .بالإضافة الى تأثيره المباشر على حجم ونوعية موارد الإستثمار الأجنبي والمعونات الخارجية اذ تحول فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف التدفقات الإستثمارية الأجنبية ويعطلها .

ج انخفاض الدخل وسوء توزيع الثروة.يؤدي الفساد الإداري الى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومن الطبيعي أن يؤدي تسرب الأموال الى جيوب بعض الأفراد الى خفض المصادر المتاحة لتنمية الإقتصاد ومقابل الإثراء الكبير سيكون هناك انخفاض واسع لمستوى المعيشة ،كما ان تهرب الأغنياء من دفع الضرائب يساعد على تعميق الفجوة المعيشية .

د- يؤثر الفساد على الإيرادات الحكومية اذ تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الانتاج والدخل .فالحكومة تتفق موارد طائلة ينجم عنها انخفاض في الإيرادات المستحقة وذلك لإرتباط بعض المسؤولين عن هذه الأنشطة

بقضايا فساد كبيرة وهذا التراجع في الإيرادات يسهم في تقليل الانفاق على التنمية ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

هـ- ارتفاع كلفة الخدمات الى (10%) نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد والعمولات.

و- شيوع ظاهرة اقتصاد الظل. ان ازدياد التعقيدات الادارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي الى اللجوء الى الأبواب الخلفية أو مايسمى السوق السوداء أو اقتصاد الظل ،والفساد الإداري يشمل تصرفات غير قانونية تهدف الى تحقيق مكاسب غير مشروعة كأستغلال بعض المسؤولين الحكوميين سلطانهم واعطاء تأشيرات أو تصريحات غير قانونية واعطاء عطاءات الى جهات لا يستحقونها فسيؤدي ذلك الى انتعاش الاقتصاد الخفي وهذا يدل على زيادة حجم الاقتصاد الخفي كلما زاد الفساد الإداري والتعقيدات الادارية .

2- التكلفة الاجتماعية للفساد

الضرر الاجتماعي للفساد لا يقل أهمية عن الضرر الاقتصادي فتكلفة الإجتماعية توازي تكلفة الاقتصادية ،فالفساد يؤدي الى خلل كبير يصيب أخلاقيات وقيم المجتمع وسيادة ثقافة لدى الأفراد والجماعات تبرر الفساد وفقدان الثقة بأهمية العمل وقيمة طالما ان الدخل المكتسبة من الممارسات الفاسدة تفوق كثيراً الدخل المكتسبة من العمل الشريف.

كما ان الفساد الإداري يؤدي الى تراجع مستويات التنمية البشرية في الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان والصرف الصحي والبنى التحتية من خلال ارتفاع تكاليف هذه الخدمات وعدم التخصيص الكفوء للموارد في هذه المجالات.

بالاضافة الى المحاباة والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الصداقة أو القرابة وتهشيم الصلة الطبيعية التي يمكن ان تقوم بين الفرد والدولة ومؤسساتها فقد يلاحظ الفرد استثناء الفساد في مؤسسات الدولة ولايعير أهمية لما يصدر عنها من قرارات ولا ينظر اليها نظرة احترام بل يخالفها لعدم جدواها في محاربة الفساد.

المبحث الثالث:- إستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي

الفساد هو العدو الأول للتنمية لما يجلبه من خسائر لا تقدر بثمن وهو منظومة متكاملة من الجريمة المنظمة التي تهدد الناس ولاسيما الفقراء كما يهدد حكوماتهم .لذلك يجب أن تكون الإستراتيجيات الرامية الى احتواء الفساد منتجة ويكون هناك تشخيص معمق واعتراف حقيقي بوجود هذه الظاهرة قبل تصميم برامج لمكافحة الفساد.ومن أهم هذه الإستراتيجيات هي :-
أولاً:- الارادة السياسية القوية والصادقة في مكافحة الفساد الإداري والحفاظ على المال العام وعزل أي قوة أو حزب سياسي يحقق عمل المفسدين ويلبسه ثوب سياسي والعمل على فضح هذه القوى إعلامياً.وبما ان الفساد هو فشل التدبير الحكومي بالدرجة الأولى اذن فالحد منه أمر حاسم لتحقيق الأهداف السياسية الشاملة في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية وهذا يقتضي اختيار القادة السياسيين النزيهين والقادرين على تحقيق تلك الأهداف وبناء قدرات ادارية خاضعة للمساءلة ، وهذا يفرض على القيادة السياسية محاربة الفساد في جميع الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية واصدار القوانين التي تحرم الفساد وتطبيقها بحزم¹.

ثانياً:- إشاعة ثقافة النزاهة وتوعية الأفراد لمسألة الوظيفة العامة وذلك بتفعيل دور النزاهة العامة باعتبارها أحد أهم أركان مكافحة الفساد في العراق والعمل على منحها صلاحيات واسعة في الرقابة والمحاسبة وتنسيق عملها مع مكتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية ومع السلطات القضائية وورئاسة الوزراء ومنحها الحق في استدعاء أي موظف حكومي مهما كانت صفته أو درجته دون اللجوء الى استحصال الموافقات الروتينية لضمان انسيابية المحاسبة والعمل على تذليل المعوقات التي تجعل مهمتها عسيره ،والأولى من ذلك والأهم هو التأكيد على نزاهة مفوضية النزاهة بإعتماد كفاءات نزيهه وشجاعة ووطنية ويجب ان تكون هذه الهيئة مستقلة غير مسيسة حيادية تماماً.
ثالثاً:- الشفافية والمساءلة والوضوح التي تجعل التستر على الفساد أمر شديد الصعوبة ويمكن أن تساعد على مقاومة المصالح الفاسدة وتفعيل مبدأ ((من أين لك هذا؟)) للحد من ظاهرة الاثراء غير المشروع لموظفي الدولة ومتابعة أرصدتهم في البنوك المحلية والخارجية وحصر ثروات كبار المسؤولين وتحديد مصادرها فبعض المسؤولين العراقيين والوزراء أخذوا يشترون العقارات

¹ - د. سالم محمد عبود ، مصدر سابق ، ص 239 .

ويستثمرون أموالاً بملايين الدولارات في الخارج في وقت كان لا يملك 1000 دولار عند تسلمه الوظيفة فالفساد المالي الأكبر هو عند كبار الموظفين ذوي الدخل المرتفعة وليس عند صغار الموظفين.

رابعاً:- اعتماد سلم صحيح في تحديد رواتب الموظفين وورفعها بما يضمن تحسين مستواهم الإقتصادي والمعاشي وتوفير الحياة الكريمة لأبناء المجتمع الأمر الذي سيؤدي رغم تكلفته الى تقليل الفاقد من إيرادات الدولة ومواردها اذ لا بديل عن زيادة دخل الموظف الذي هو بمثابة ضمانة لتحجيم الفساد.

خامساً:- ضرورة وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق استحقاقات معينة تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف خاصة أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة عملاً بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب مع تشكيل لجان خاصة لتقييم أداء الموظفين مما قد يعمل على تقليل حالات الرشوة والعمولة.

سادساً:- تفعيل ودعم الدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني في المساهمة بالحد من الفساد بأشكاله كافة ،فكلما كان المجتمع المدني نشيطاً كان من الأرجح أن يكون حليفاً رئيسياً في القضاء على هذه الظاهرة .ولكي تكون مكافحة الفساد فاعلة ومشروعة وقابلة للاستمرار لابد من التحالف بين الأطراف الفاعلة في المجتمع وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

سابعاً:- ضرورة اصدار قوانين وتشريعات خاصة تمنع هدر المال العام وإتخاذ إجراءات رادعة ووقائية للحفاظ على الثروة الوطنية من السرقة المنظمة والتخريب والتشديد على اعادة المسروق منه الى خزينة ومعالجة مظاهر الإسراف الحكومي تحت غطاء الشرعية في الحكومة أو البرلمان .

ثامناً:- إشاعة ثقافة نبذ الفساد بجميع أشكاله ودرجاته بين أبناء المجتمع والعمل على بناء مجتمع واعي وحريص على ثروته الوطنية وتفعيل دوره في الرقابة الشعبية والتأكيد على القيم الأخلاقية والإنسانية وتقليص الأثنية والفردية والسمو بالروح الجماعية للتقدم الإقتصادي وتفعيل الجوانب الروحية والدينية التي تشجع على الاستقامة والسلوك الجيد وذلك عبر المؤسسات المتخصصة في التربية والاعلام والثقافة من أجل خلق قيم وسلوكيات تؤثر على أهمية العمل والكسب الشريف وبيان عواقب الفساد.

في ضوء ما تم عرضه في البحث تم التوصل الى النتائج التالية :-

- 1- ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي لم تقتصر على دولة دون سواها أو على مستوى اقتصادي أو ثقافي دون الآخر بل هو ظاهرة إخطبوطية تتغلغل في مختلف الأنظمة وأقوى الامبراطوريات وأكثرها ثقافة فقد أصابت هذه الظاهرة الدول المتقدمة والنامية والغنية والفقيرة والمتقنة والمتخلفة ثقافياً.
- 2- الفساد سواء أكان بسيطاً أم معقداً فهو جريمة وآفة مميتة تصيب الفقراء بالدرجة الأولى ويتطلب القضاء عليه العمل بمنطلق العمل الجماعي بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع وبطريقة تحظى بالمصداقية.
- 3- ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق ليست وليدة الظروف الحالية بل هي ظاهرة متجذرة في الجهاز الإداري منذ الاحتلال العثماني للعراق مروراً بتأسيس الدولة العراقية وزادت حدتها بعد عام 1968 لكنها طغت على السطح بشكل واضح وعلمي بعد أحداث 2003/4/9 بسبب ظروف الاحتلال والفراغ السياسي وضعف الارادة السياسية .
- 4- ان الفساد الإداري له أثر سلبي على البناء الإقتصادي العراقي فقد تسبب الفساد بضياح ملايين الدولارات في عقود إعادة الإعمار تحويلات الدول المانحة حيث كانت وجهتها غير مشروعة . كما أدى الى ضعف الإستثمار المحلي والأجنبي وهروب رأس المال المحلي الى خارج البلد مما ترتب عليه نقص المشاريع الإقتصادية وازدياد البطالة والفقر وانخفاض المستوى المعاشي للمواطنين بالإضافة الى انخفاض القدرة التصنيعية والتنافسية للإنتاج المحلي .
- 5- أدى الفساد الى فقدان المواطن ثقة بمصداقية توجهات برامج مكافحة الفساد وزعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الى السلبية وعدم المسؤولية.

التوصيات

استناداً الى استنتاجات البحث يمكن صياغة التوصيات الآتية:-

- 1- الإبتعاد عن البرامج الجاهزة للتطبيق وذلك لإختلاف أشكال الفساد من بلد الى آخر وأختلاف محددات الفساد.
- 2- التركيز على الأولويات والأساسيات مثل نشر ثقافة النزاهة وتوفير قدر أكبر من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو قضائية أو ادارية وتفعيل أجهزة المساءلة وإشراك المواطنين فيها.
- 3- التأكيد على مبدأ سيادة القانون على جميع المستويات واحترام مبدأ الفصل بين السلطات . ودعم استقلالية هيئة النزاهة والمفتشين العموميين وإعطاء دور أكبر للرقابة المالية والاختيار الصحيح للأشخاص العاملين في هذه المؤسسات الثلاثة
- 4- إنشاء أجهزة رقابية سابقة ولاحقة للإنفاق العام وللأموال العامة وآليات صرفها وطريقة تنفيذ المشاريع العامة الخدمية والانتاجية وربط هذه الأجهزة برئاسة الوزراء.
- 5- ضرورة كشف حساب بأموال وممتلكات جميع والمسؤولين في المحافظات والوزراء الى أعلى المناصب في الدولة العراقية.
- 6- زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام وتحسين مستوياتهم الإقتصادية والمعاشية وتحفيزهم على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق استثمار القيم الأخلاقية والدينية.
- 7- ممارسة مؤسسات المجتمع المدني الرقابة الشعبية على العمل الحكومي مما يساهم في عملية مكافحة الفساد أو الوقاية منه قبل حدوثه.
- 8- إن الأنظمة والقوانين العراقية إذا ما طبقت فإنها كفيلة بالقضاء على الفساد الإداري والمالي بجميع أشكاله.

المصادر

- 1- د.جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الأول من الندوات العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد، 2005.
- 2- د.جاسم محمد الذهبي، الوظيفة العامة في العراق أداة تشريف وتسلط أم تكليف وخدمة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 4، 2002.
- 3- د.عمار فوزي المياحي، الفساد الإداري وسبل علاجه وفقاً لتقديرات البيئة العراقية، شبكة الانترنت.
- 4- ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه مع اشارته إلى تجربة العراق في الفساد، شبكة الانترنت.
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، ليما البيرو، 1997.
- 6- جمعية الصداقة العربية الكردية، الفساد مرض العصر، الديوانية، 2007.
- 7- دليل البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، مركز الأهرام، القاهرة، 1997.
- 8- د.سالم عبد الحسن، الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاد السوق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2007.
- 9- د.نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولى، بغداد، 2008.
- 10- د.سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2008.
- 11- مجلس النواب العراقي، دراسة حول دور البرلمان العراقي في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، دائرة البحوث، بغداد، 2008.
- 12- غسان مخيبر، دور البرلمانات في مساءلة الحكومة ومكافحة الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- 13- مكتب السياسات الإنمائية، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك، 1998.

14- هيئة النزاهة، دائرة التعليم والعلاقات العامة ،نشرة دورية، العدد الثالث، 2007.

15- هيئة النزاهة العامة www.alnazaha.org .